

الخرطوم تضبط خطة لمعالجة ارتباك عمليات الاستيراد

البنك المركزي يطلق نظاما يحزر بموجبه تعامل زبائن المصارف بالعملة الأجنبية



حرية أكبر في استخدام النقد

واستعداد السودان بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الولية والتحويلات النقدية العابرة للحدود، بعد أن رفعت الولايات المتحدة اسمه من قائمتها لـ "الدول الراعية للإرهاب"، نهاية العام الماضي. وعقد في باريس الافتتاحي الماضي مؤتمر دولي لدعم السودان، تمخض عن التزامات من دول ومؤسسات مانحة بالمليارات من الدولارات على شكل إعفاءات من الديون ومنح، وقروض جديدة لمساعدة البلد الأفريقي على سداد متأخراته لصندوق النقد. وتقدر الديون الخارجية للسودان بنحو 58 مليار دولار. ورجح رئيس الحكومة عبدالله حمدوك شطب ما يصل إلى 45 مليار دولار من تلك الديون نهاية يونيو المقبل في إطار مبادرات تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة في العالم.

استيفاء المصارف لمتطلبات التعامل المصرفي العالمي. ونفذ السودان مطلع 2016 سياسة مرنة لأسعار صرف الجنيه السوداني، إلا أن الإجراءات الحكومية آنذاك لم تنجح في القضاء على السوق الموازية وتعزيز سيولة الدولار في البنوك. وتعاين البلاد منذ سنوات من مجموعة من المشكلات الاقتصادية، بما في ذلك عجز كبير في الميزانية ونقص واسع النطاق في السلع الأساسية وارتفاع أسعار الخبز والسلع الأساسية الأخرى. ولا يزال السودانيون يتربعون بفارغ الصبر جني ثمار رفع العقوبات الأميركية للدخول في عهد جديد، رغم تفاؤل الحكومة بأن الإصلاحات ستعزز اقتصاد البلاد المنهك.

عملات أجنبية بقيمة 1.2 مليار دولار منذ خفض قيمة الجنيه في فبراير الماضي وأن الإجمالي المستخدم لتلبية متطلبات الزبائن بلغ 760 مليون دولار.



واعتبر المركزي ذلك مؤشرا أوليا لنجاح هذه السياسة في إعادة تدفق الموارد من خلال القنوات الرسمية للجهاز المصرفي. ولكنه مع ذلك أقر بأن هناك "عقبات لا تزال تطف أمام المصارف السودانية لاستعادة علاقاتها المصرفية مع مراسليها بالخارج". وأكد أنه يعمل حاليا على تدليل تلك العقبات من خلال

السوق السوداء عندما تعجز البنوك عن تدبير النقد الأجنبي الكافي. وذكر مصدر كبير بالبنك المركزي لرويترز، لم تكشف عن هويته، أنه من المتوقع طرح العملة الأول الأسبوع القادم. وأكد أنه من المنتظر أن يزيد الإجراء الجديد حجم المعروض للمستوردين ويعيد الاستقرار إلى سعر الصرف. وقال تعميم من المركزي إن "العملة الصعبة المشتراة يجب استخدامها في الغرض المعلن أثناء العطاء، وإن الحد الأدنى للمشاركة 20 ألف دولار لكل عميل مصرفي". وكان المسؤولون الحكوميون قالوا في فبراير الماضي إن قيودا ستفرض على واردات السلع غير الضرورية في مسعى لتقليص العجز التجاري، لكن قيودا محددة لم تعلن حتى الآن. وتشير بيانات المركزي إلى أن البنوك السودانية ومكاتب الصرافة اشتد

أعلنت السلطات النقدية السودانية عن ضبط خطة جديدة لمعالجة الارتباك في عمليات الاستيراد تطلق بموجبها نظاما جديدا لعطاءات العملة الصعبة أمام الزبائن بكافة العملات الأجنبية بهدف كبح انحدار الجنيه وتوفير السلع بشكل منتظم وإنعاش الأسواق المحلية التي تشهد حالة لهيب في الأسعار دفعت التضخم إلى الارتفاع لمستويات قياسية.

الخرطوم - يستعد بنك السودان المركزي لإطلاق نظام لعطاءات العملات الأجنبية في إطار تعويم مرين ومحكوم للجنيه، وهو يأتي استكمالاً لسلسلة إجراءات كانت الحكومة قد شرعت في تنفيذها من أجل تحسين قطاع الأعمال وتحقيق هدف استقرار سعر صرف العملة المحلية المنهارة. ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن المركزي قوله في بيان إن "نظاما إلكترونيا يسمح لجميع المتعاملين في السوق بتداول العملات الأجنبية سيطبق قريبا".

مؤشرات اقتصادية

- 20 ألف دولار لكل زبون مصرفي الحد الأدنى للمشاركة في العطاءات
- 1.2 مليار دولار قيمة ما اشترته البنوك المحلية منذ تعويم الجنيه في فبراير
- 760 مليون دولار إجمالي المستخدم لتلبية متطلبات الزبائن
- 363 في المئة نسبة التضخم مقارنة مع 40 في المئة في عام 2019

ويأتي النظام الجديد المطبق على المستوردين فحسب، في وقت بدأ فيه السعر الرسمي وسعر السوق السوداء يتفاوتان قليلا على مدار الشهر الأخير بعد أن قارب بينهما خفض قيمة العملة في فبراير الماضي. ووعمت السلطات النقدية العملة المحلية جزئيا، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق الرسمية لحوالي 410 جنيهاً، من 55 جنيهاً السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية، التي يبلغ فيها سعر صرف الدولار 420 جنيهاً. وتبع التعويم قرار الحكومة زيادة سعر الدولار الجرمي (الدولار الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض

البنوك العالمية تزيد تمويلاتها في مشاريع الطاقة الخضراء

وفي حين تتجه البنوك الفرنسية أكثر إلى إصدار أدوات دين في التمويل الأخضر، تؤولي الصين معظم المصرفيين الباقيين الذين يجنون أرباحاً من الفحم. لكن المفاجأة الأكبر على الإطلاق هي أن التمويل المرتفع وربما يكون قد انتقل للتو إلى حبة جديدة، بقيادة الاكتتابات من الشركات بما في ذلك جي.بي مورغان وسي.تي غروب، تفوقت الوعود السنوية الخضراء والقروض هذا العام على نشاط التمويل الأحفوري الجديد لأول مرة منذ 2015. ويشير التحول في أسواق رأس المال إذا استمر إلى أن أكبر البنوك في العالم قد تكون أخيراً وراء التحرك نحو مستقبل منخفض الكربون.

والنظيفة قضى ما يقرب من عقدين في شركة سيتي غروب، "قد تكون في نقطة تحول قوية، لن يتصدر التمويل إلا عندما تكون الأرقام منطقية". وادى الانتظار الطويل للحصول على التمويل إلى التخلي عن المصادر الرئيسية للتمويل الناتج عن ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ترك القطاع مفتوحاً للنقد. ومن خلال أخذ رسوم للاكتتاب في الوقود الأحفوري، يبدو أن البنوك تعطي الأولوية للارباح قصيرة الأجل على الأهداف المناخية.

203 مليارات دولار ضختها البنوك في المشاريع الخضراء قياساً بنحو 189 مليار دولار في الطاقة

واستحوذت البنوك على ما يقدر بنحو 16.6 مليار دولار من ترتيبات السندات والقروض لشركات الطاقة منذ إعلان باريس، وهو أكثر من ضعف 7.4 مليار دولار التي جمعتها من السندات والقروض الخضراء. وقد أنشأت نفس المجموعة من البنوك أكثر من 1.3 تريليون دولار من السندات والقروض الخضراء لدعم المشاريع الصديقة للمناخ خلال نفس الفترة. ولم يبق أي بنك في العالم باقلاً مما فعله مصرف ويلز فارغو، الذي رتب أقل نسبة من التمويل الأخضر مقارنة بالوقود الأحفوري بين أكبر المقرضين في العالم.

واشنطن - تسير البنوك بخطى سريعة في العام 2021 إلى الالتزام بالمزيد من التمويل للمشاريع الصديقة للمناخ بعد أن ضخّت تريليونات الدولارات في النفط والغاز والفحم في السنوات الست الأخيرة. ومنذ أن اتفقت دول العالم على الحد من ارتفاع درجات الحرارة، ضخّت مصارف العالم أكثر من 3.6 تريليونات دولار في الوقود الأحفوري، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إجمالي السندات والقروض التي تدعم المشاريع الخضراء. ويقول محللون إن هذا التباين الدائم في تفضيل معظم المصارف للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والفحم قد يبدو أنه يسير نحو التلاشي. وتتجاوز السندات والقروض الخضراء من القطاع المصرفي العالمي قيمة التمويل الأحفوري حتى الآن هذا العام، وهو انعكاس غير مسبوق منذ إبرام اتفاقية باريس في نهاية عام 2015. وتظهر بيانات بلومبرغ التي تغطي ما يقرب من 140 مؤسسة للخدمات المالية في جميع أنحاء العالم على الأقل أنها ضخّت حوالي 203 مليار دولار من السندات والقروض لمشاريع الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع الصديقة للمناخ حتى منتصف مايو الجاري، مقارنة بنحو 189 مليار دولار للشركات التي تركز على الهيدروكربونات. ويتبع إصدار الديون الخضراء التمويل المرتبط بالنفط والغاز والفحم بثلاثة أضعاف منذ عام 2016. ونسبت وكالة بلومبرغ إلى تيم باكلي، وهو مستثمر في مجال الطاقة

ويعكس هذا الرقم زيادة الطلب في الأسواق في ظل اتجاه المستهلكين نحو إنفاق المخدرات التي تراكمت لديهم عندما تسببت الجائحة في إغلاق قطاع كبير من الاقتصاد.



جوناثان آثو
المبيعات ارتفعت مع اغتنام المستهلكين إمكانية زيارة المتاجر

ويحصل فتح المتاجر أهمية كبيرة للاقتصاد البريطاني الذي تضرر بشدة جراء تداعيات الجائحة، حيث سجل انكماشاً بواقع 10 في المئة في العام الماضي، وتتوقع وزارة المالية نمو هذا العام بنحو 4 في المئة. وكان اقتصاديون استطلعت وكالة رويترز أراهم توقعوا في المتوسط ارتفاع أحجام مبيعات التجزئة 4.5 في المئة عن الشهر السابق في أبريل وصعودها 36.8 في المئة على أساس سنوي. ونسبت رويترز إلى جوناثان آثو، المدير التنفيذي بمكتب الإحصاءات قوله إن "مبيعات الملابس ارتفعت بنحو ثلاثة أرباع مع اغتنام المستهلكين إمكانية زيارة المتاجر. ومما قد لا يبعث على الدهشة أن إجمالي مبيعات الإنترنت قد انخفض، لكنه يظل مرتفعاً". ونظراً لأنه من المقرر رفع باقي القيود في 21 يونيو المقبل، يتوقع بنك إنجلترا المركزي أكبر قفزة في إنفاق المستهلكين منذ عام 1988، عندما كانت مارغريت تاشر رئيسة للوزراء في البلاد.

وارتفع حجم المبيعات عبر المتاجر أو مواقع الإنترنت في أبريل الماضي للشهر الثالث على التوالي بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بشهر مارس بعد تخفيف قيود مكافحة جائحة كورونا في البلاد، على نحو يسمح بعودة المستهلكين إلى المتاجر. وذكر مكتب الإحصاءات الوطنية أن أحجام المبيعات زادت بواقع 42.4 في المئة عن مستوياتها قبل عام، عندما انهارت في خضم أول إغلاق لفرضه بريطانيا لاحتواء فايروس كورونا.

وأظهرت متاجر بريطانيا تعافياً سريعاً على غير المتوقع حينما زاد زخم نشاطها على نحو مطرد بنهاية الثلث الأول من هذا العام وسط توقعات بان تشهد حركة أكبر مع نهاية الشهر المقبل. وأشارت بيانات نشرت الجمعة أن متاجر التجزئة حققت قفزة في أعمالها مع إعادة فتح متاجر السلع غير الضرورية بفضل رفع قيود الإغلاق الاقتصادي، في أكبر قفزة لها منذ إعادة الفتح السابقة في يونيو 2020. وفتحت المتاجر التي تباع الملابس والكتب والمعدات الإلكترونية أبوابها لاستقبال مرة أخرى زبائنها، لكن المحللين يرون أن أرقام مبيعات المتاجر المعلنة تشير إلى أنها لا تزال متراجعة قياساً بمستويات ما قبل الجائحة.



الحياة تدب من جديد